

م
 در سال ۱۲۹۶ هجری قمری
 کتابخانه

بر روی دفتر
 فی شرح منتهی السؤل والال

ماتن : ابن حاجب
 شارح : محمد بن محمد الباری الحنفی المرقی ۷۹۶ (تقریباً)

۲۲

بازرسی شد
 ۲۶ - ۲۷

۴۰۹۱

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: ردود و نقود فی شرح منتهی السؤل والال

مؤلف: محمد بن محمد الباری الحنفی

موضوع: فقه

شماره قفسه: ۴۰۰۸

بازدید شد
 ۱۳۸۲

شماره ثبت کتاب: ۲۸۱۴

نسخه - فهرست شده
 ۴۰۰۸

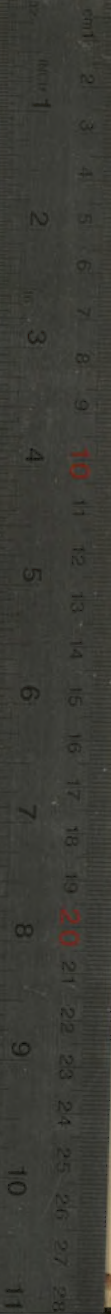
مر
مردم آستان
مهر ۱۹۵۰

ردود و تقودی
فی شرح منتهی السؤل والال

عاقبت این واجب
شراح محمد بن محمد الباری فی شرح منتهی السؤل (تجدید)

۲۲۴

سی شد
۳۶



کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: ردود و تقودی شرح منتهی السؤل والال

مؤلف: محمد بن محمد الباری الحنفی

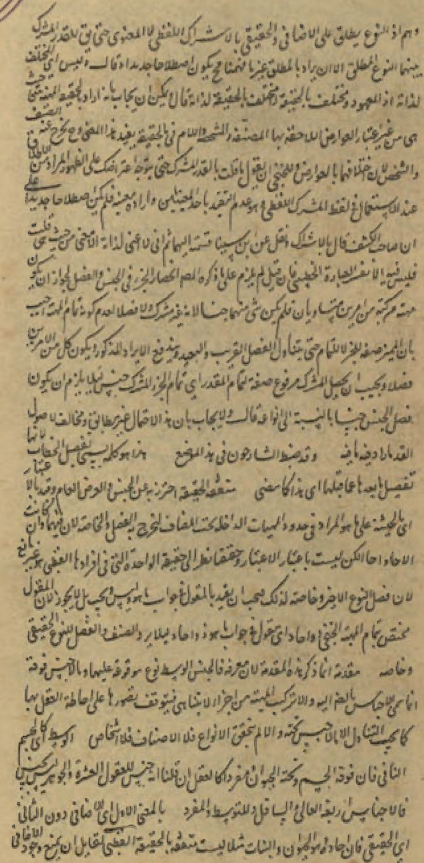
موضوع: ...

شماره ثبت کتاب: ۴۰۹۱

شماره قفسه: ۴۰۰۸

بازدید شد
۱۳۸۲

غنی - فهرست شده
۴۰۰۸



[illegible]

في الموضوع ولا نظر لا تستبين في المنطق ان الشتر في جميع الحكم الى مفهوم القضية
 وتبين الموضوع امر خارج عن معنوها والا فكلما الذي يلزم من لا يتبين
 ان في مفهوم الموضوع الذي هو شرط في التناقض والامر ليس بين متوجه
 وكيفية والبيان في الحقيقة تناقض قوله ويؤى فان قلت ما القصد من القصد
 والله قلت الفرق بان يكون في القصد استدارة الى المتيقن في اللفظ كوك
 بعض سبب كانت كلياته انما هي ذلك اي وجوب الان في
 بالمتق والاشياء وكيفية والبرهان والقيمة كغيرها ما كان هذا القصد
 فيكون ذلك بعض في الان التناقض انما هو في الجائز ومن يرض بعض
 بعض المرات ما اوجه الى البيان في الحقيقة فيها مع هذه ذلك بالاحول
 الاجتناب انهما اول في ذلك فكس بان يجعل الموضوع في
 المذكور لا كالحالات والصدق في المعنى في الموضوع الذات والحول
 الوصف ولا يعنى عليه بان عكس الشريط خارج انهم يردان
 احوال الشريط او لان حكمها حكم الحليات والفظ المتقن اي هو في
 يصدق على المقدم والما في ايضا على تقدير صدق الاصل اي لو صدق
 الاصل يصدق العكس سواء كان صادقا في نفس الامر او لم يكن وهذا
 اشارت الى اية واهم بقوله مع بقا الصدق وصدق ان العكس
 كونه واقعا او مقدرا او اخره اللازم في الصدق لان العكس
 لازم القضية وبسبب صدق اللازم بدون صدق اللازم لم يعتبر
 بقا الكذب اذ لم يلزم من كذب اللازم وكذب اللازم
 عكس ان في القضية المبدل عكس كما انفس التبدل وذلك
 كما في الحكي المحكوق والنسخ للنسخ وعلى هذا اي في القابيل
 من نحو الضرب معنى المضروب ويحتمل ان يكون مضاه وعلى هذا
 التعريف لان الموضوع والحول في كل بيان حيوان مثلا
 انساني ذات واحدة هو زيد مثلا وهما ذاتان عليه متعريف احد
 غير ان في

على الانسان فيصدق في الجزى لكن ربما يكون المحول اعم كما في المثال
 بيت حيث لا يتبين الموضوع فلا يلزم صدق كل حيوان انسان
 والصدق قطع المنطق عن الجهات ولا ملاحظة الاصل القضية كما في المثال
 والصدق بقول الانسان لا يتبين لان لا يتبين في المثال
 لانه اذا صدق الانسان لا يتبين في الحقيقة لا يتبين الانسان
 قالوا السبع منها هي الوثيثان والوجه وثيثان والوثيثان والمطقة
 العامة لا يتبين لانها اي لا يتبين الموضوع والحول في ذاته
 نحو بعض الانسان حيوان يصدق بعض الحيوان انسان
 كما في ذات زيد فانها يصدق ان عليه الجواز ان يكون الموضوع
 اعم نحو بعض الحيوان ليس انسان فلا يصدق العكس وهو بعض الان
 ليس حيوان لا يتناقض سبب الاعم عن الاخص وهذا على مذهب
 سقندي المتطرفين والافتنافخ وهو انما يعكس بالبيان المتبين
 الى صحتين والامثلة فكلها بالعكس بالحيات والمنفصلة
 لا عكس لما لان مقدمها لا يتغير عن تأملها بالقطع القطعي التعريف
 غير مطردة فيكون بعض الانسان حيوانا يصدق
 ليس بعض الحيوان انسانا ولا اتفاق ليس عليه كذا في المثال
 فيه وهو مطردة لان القار انك كيف يعلم ان لا يمكن ان يصدق في القضية
 لا يوجد الحول في معنى الكيف كما في الضرورة ويحتمل ان
 لان القضايا التي يطلق عليها العكس ليست كالملا وهو منعكس
 اذ المراد بالعكس معهما المصدر بمعنى الحقيقي لا المحسوس الحكي
 استوفى مع الحليات والشروط ولا يزيد بالصدق في القضية
 الفعلي بل معنى انه يصدق الاصل صدق العكس يصدق في
 الى اي العكس وليس اي العكس بل الاصل الحقيقي يصدق في
 المذكور وليس اي الحول في التفسير اورد انه غير مطردة لازم ان يكون

بعض الالاب ان جواها عليك لقولنا ليس بعض الالاب لنا
لعدم اشتراكها الكيف وجوابنا يلزم ذلك لو صدق عليه
على وجه يصدق وهو ان المراد به على طريق اللزوم ومنه ان
ان الاول لا يصدق على الثاني على سبيل اللزوم وانما لم يذكر
بما علم ان النقيض والعكس من لازم النقيض وانما انعكس
قولنا من الطرفين في المفردين بالطرفين يستلزم عكس الجزية والجزية
وقياسا لانه لو اوزن توجيه مثله في العكس لم يستقيم ارجح وقد قلنا
على وجه يصدق بمثل ما سلكنا فاذ صدق كل الالاب ان جواها يصدق
كل باليس يجوز ان ليس بالابن وغيره على راي المتقدمين
اذ عندنا نحن من جعل بعض الجمل موضوعا عين الموضوع فكل
فيها لاصل في الكيف فالموجبة المذكورة تنعكس بالابلية للابلية
وهي لا شيء من الالاب ان بالابن لان محولها لازم هذا انما
في القضاة الضرورية وهي متني على ان جميع القضاة هذه راجعة الى القضاة
كما مر اذ لا يستلزم ان اي لازم يستلزم الموضوع الجمل لان
الموضوع قد يكون نعم فلا يلزم انعكس بعض الجمل ان هو لان
ولا يصدق في عكس وهو بعض الالاب ان هو لا جواها ان العكس
اي لاصل والعكس مستلزم ان بعض صدق لاصل مستلزم يصدق
بذلك العكس والابلية اي جواها كانت كلية ارجح منه وتبين لصدقها
لان بعضي المتأخرين من متبوا بان يلزم من صدق الالابلية
الجزئية صدق العكس الذي يطلب بالجزئية ايضا وهو ان العكس
الابلية الجزئية يعنيها عكس الالابلية الكلية اي كما منعكس الالابلية
الجزئية بالالابلية الجزئية فكل ذلك الالابلية الكلية منعكس بالالابلية
الجزئية وانما منعكس بالالابلية يصدق فذلك لا شيء من الالاب ان
بلا جواها ان منعكس لا شيء من الجزية ان بلا الالاب ان يصدق تعقيد

واعلم ان المنطوقين قالوا احكم الموجبات حكم الالاب في الجزية
وحكم الالاب في حكم الموجبات في ذلك في الالاب كالمعكس
والمستلزمات كما لو كانت الخطي منعكس بعض النقيض تعقيد
افهم فيها مقابل كل واحد من جزئي الاول بالابلية والابلية
مقام الاخر بشرط بقا النقيض والصدق ومنه ان بعضي من اجلي
ان الموجبة الكلية منعكس على النقيض انعكس بالابلية كلية ارجح منه
بعضه لانه اذ صدق لا شيء من ج ب ارجح بعضه ج ب باطلاق وجب
بعضه في ليس بعضه باليس ب ليس ج باطلاق والصدق النقيض
وهو كل باليس ب ليس ج واما منعكس ببعضه فليس بالابلية
الكلية منعكس النقيض الى كل ج ب واما المقادير لاصل الجزية والعكس
الجزئية وهو منعكس باليس حتى وليس حتى اذ هو على ان النقيض
من باب دليل الناقص الذي هو مثبت للفظ وللتعقيد
الارسطي الى الحد المذكور عند الحد ان الاصح والاكبر والاخر وان
قالوا ان الكل هو البنية الحاصلة من بعضه وضع الحد الوسيط بالابلية
الى الحد من الاخيرين ان كان محولا الى الموضوع انتهى في النقيض
موضوعا محله لها في الكري فهو الشكل الاول نحو الرصد عبارة وكما
بشيء وان كان محولا فيها فمما لا يشك في ان الالاب يصدق
وما يقع ببعضه ليس محول الرصد وان كان موضوعا فيها فمما لا يشك
في كونها معقدا وكل برزوي وان كان منعكس الاول فالاول فكل
عبارة معقدا الى ان يثبت رطل رصوعا و قد قدم الاول لانه اقرب
الى الطبيعة ثم الثاني لموافقة في اشرف المتقدمين الى الصوري ثم الثالث
للموافقة في الكري معقد رادة التعقيد بما يقدره العقل فكل
سبب المحل العقلي لاصل من صوري الصوري الى اي احد المحل
الاربع المجتبيين والابلية في الكري التي هي ارجح ولم يعتز بها

لان العتبات في العلوم تكون بستم عشر ضرا والفرس
هو اقتراني الصغرى بالكبرى وبسبب ايش فريه ماسي وهو راجع
في الاول وكذا في الثاني وبستم في الثاني وحسب في الرابع
الشكل الاول مرفوعا على الرجوع اليه اي بارتاده اليه بعكس
مقدومه منه وكذا كما يعلم من فعله في كل شكل حيث يرد في نفسه
اشكال مرفوع في الاول وحيث لم يرد الحكم اساده ومن الاشكال
عليه اي على موضوع الكبرى حكم على موضوع الصغرى وذلك اي صورة
الاشكال واللفظ اي العلم والمراود حكم الاشكال ومرة ويجوز في لفظة
الرفع والى ولا يفتي اي الحكم وحكم بالانصاف وهو اي المصير في لفظة
وهو اشارة الى اخر صفة ابيه بان البيان الذي ذكره انما هو
بيان انه انصاف وجه اخر غير العكس وهو محذور ان يفتي
كما في الجاهل او بالافراض كما في الفرض سبب الجاهل الى دفعه بان يقصد
اليه بان لا يكون سبب الام الاوسط لفظ ووجه الدلالة على امره هو
في شكل الاول الاصفى في غيره اي الاشكال الباقية على رجوع كل
الاول لان بيان انها بها بالانصاف او بالعكس او بالافراض
وعلى انصاف ويرتبطه فف على الرجوع الى الاول وليس اما بالانصاف
لان نفس تلك الحدود يرتد اليه يعلم من كماله في مواضع كمال
في باب القياس في مباحث استقيل والعكس ولا يلزم
اشكال الدليل على الصانع استفادة وخبره طرس القم عليه
لان لم يبين ضررها الا بالرجوع او بالانصاف فلا غير وقد ثبت بان
من الرجوع ما يكون بغير الاستعانة اليه غير كما يحذر العكس
ومع غيره ما يكون بالانصاف اليه كما حكم على الضمير سبب
بانهما في حكم الوجوه ثم جعلها الصغرى مثلا كما سبب على الكبرى
من الثالث مساطر اي متعلق والحكم منها التي استر ايتها بانها

للتنازع

للتنازع والامر هو التنازع بينا عند الفهم اي الحكم التي تعلقت بالامر
والاخره وهي الاشارة الى الجاهليات الواقعة على وقتها المبدية
لها والاول كما لا يستدل من العدالي المعلوم والثاني بالعكس
على ما هو الاوسط اي على ما يثبت له الاوسط والا صغر
ليس ما يثبت له الاوسط فذا يلزم من الحكم عليه الحكم على الآخر
او يقول ما على ما هو الى المراد بالوسط هو التعلق بالاشياء
من حيث قال ولا بد من سبب عدم لفظ ان الحكم في الكبرى
على ما هو الاوسط من جهة الايجاب نحو الايمان حيوان فلو كان
المعلوم مبنو في الا صغر هو الاوسط من جهة السلب فلو كان
من الجاهل وان كان سبب الاوسط حكم المعنى اذ في الكبرى
هو الايمان انصاف وفي الصغرى الايمان المتعلق بخلق
الاكثر والا صغر والظن لفظ انه اراد بالتوحيث يوافق لفظ
الوسط في معناه في المقدمتين وقال يجوز انما استر الجاهل
الصغرى يتوافق الاوسط مع الا صغر فتعدي الحكم على الاوسط
الى الا صغر لفظه الا ان لا يزل بل لا يجمع عليه سبب الجاهل
اي موجبة سبب الجاهل انما قال بها ولم يقل موجبة معدولة الجاهل
لان في المعدولة يجب وجود الموضوع فلا يلزم من صدق سبب
صدق الاحتمال ان يكون صدقها لعدم الموضوع كحالات السبب
الجاهل فانها سببها بالسبب لا يقتضي وجود الموضوع لا في اذا
فلا يحل ليس ب السبب ان كان جزا من الجاهل فهي معدولة
وبان سببها بالسبب لا يقتضي وجود الموضوع وان كان خارجا
عنه فهي سبب الجاهل لا تفتقر الى السبب خارج عن الجاهل
في السبب سبب الجاهل الا ان فيها زائده اعتبارا وهو
ان في السبب بتصور الظن في النسبة ويرفع تلك النسبة

وفي باب الية المحل بعد الرفع يعود ويجل ذلك الية على الموضوع
 وقيل اودخل فيها كما في المدوله والفرق بينهما بان فيها ملاحظة
 واليجاب وفي المدوله اليجاب فقط وهذه القضية غير الموجبة
 المحصلة لانها مجرد اليجاب وعية الية السببية لانها
 مجرد سبب وغير الموجبة المدوله على التوجيهين لاهم من الية
 ثم معنى الية المحل ان في سبب عنه المحل الذي هو الية
 ومعنى الية ان في سبب عنه ومعنى الموجبة المدوله ان في
 ثبت له الية والموجبة المحصلة ان في حيث له الية ثم ان قبل
 فعلى في التفسير يكون كل سببية مستلزما للموجبة فلا حاجة
 الى شرط اليجاب او حكم تحقق أحد الامرين واما قلت
 انه اما احتاج الى تحقق تكرار الادب اذ لو لا ذلك لكانت في رتبة
 ان لا يتكرر فلا يتحقق كقولنا لا شيء من جيب وكل سبب آتاني الصغر
 وان يستلزم كل في ليس بكن لا مع مع الكبرى لعدم
 التكرار فان قلت فيجب ان في شرط الاساس التكرار كقولنا
 عن المسئلة قلت الواجب ليس الا ذلك فكنتم ذكروا ذلك
 حتى يصفط التكرار بوصف متبعية على علم التكرار عند التكرار
 اليه بل ليس الا ان في جميع الاشكال لا التكرار واما شرط
 بشرط تحقق ذلك وصفه كما فيهم ما قال وجه الدلالة ان الصغر
 خصوص وان الكبرى عموم قال التكرار عن المراتب اليجاب
 ما يكون سببية مركبة لانها تبين موجبة وهذا غير مطابق
 لما في الكتاب اذ قال في الفرق السادس من الاشكال
 الثالث وسين ليكن الكبرى على حكم الموجبة وهي غير مركبة
 ثم فيه يحكم لا يستلزم الية الية الموجبة في غير المركبات ثم انه
 غير موافق الكلام المنطقي اذ قالوا الصغرى الية الية

في الاول

في الاول انما لا يتبع اذ لم يتركز السببية كقولنا لا شيء
 من جيب وكل سبب او اما اذ لم يتركز كما في قولنا الخلاب من جيب
 ليس محسوسا تحت اليد بهد بهد كذا صاحب المصطلح وقال في
 والتقابل ان يقول المتكلمين في المثال المذكور انما يتبع كقولنا الصغرى
 موجبة وان كانت سببية المحل والوجبة الية المحل سببية الية
 لا يقتضي وجه الموضوع فاما في قولنا ان اردتم بقوله ان الية لم يتركز
 للموجبة ان مجموع الحكمين يستلزم اليجاب فهو مرد ان اردتم ان الية
 يستلزم فهو بين البطلان او ان الية يستلزم فهو مرد ان
 بعضا منه في من الادب هو اليجاب حيوان بعض الحيوان في غير
 فلا يندرج اليجاب في ذلك البعض فلا يتعدى الحكم اليه فلا يتبع
 محب في الشق اي المذكور وهو يكون الصغرى موجبة وكبرى كل في جعلها
 معا شطرا واحدا نظرا في قول المصم وشرط اساسا لكونه ان بعض النسبة بين
 الشرطين هو سبب الية الية الصغرى اي الصغرى الية
 الكلية والصغرى الية الجزئية مع الكلية والجزئية اي المحصورة
 الاربعة وانما الكبرى جزء نائية سقطت تحت الشرط الاربعة
 الشان في بعض الاربع اخرى بين الموجبة الكلية والموجبة الجزئية صغرى
 مع الجزئية الموجبة والجزئية الية الكبرى سبب الموجبة كلية اخرى
 صغرى مع كلية موجبة او سببية كبرى وقدم المصم الموجبة على الكلية
 والجزئية في الاول لانه اشار الى الصغرى وذكر اليجاب فيها كقولنا
 كقولنا شرطها فيها بخلاف الكلية وعكسه الثاني لان ذكر الكلية في
 اسمها شرطها فيها بخلاف اليجاب واما تقدم الصغرى بعضها على بعض
 فلذلك شرط شرط التبع تقدم الاول لان رتبة ذات شرطين الية
 والكلية ثم الثاني لانها كلية وان كانت في الثالث موجبة لان الكلية
 كما في كتاب الشرف من اليجاب الجزئية مضطربة وكثرة نفع ثم انش

ومن بعد ذلك كبري مصغر في دوما وكما نشره الاستسما وارض به كذا لما دار
 ان من كذا القاع في كون كبري سبالة ولم يكن على ذلك سبالمه انما
 الموجهة بعكس النقض الى السبالة بتلك هذه الطريقة مع المبتدئين
 اي كذا في الجزئية لعدم الاختلاف ومع الجزئية السبالة لعدم كذا كبري هذه
 علامة وبسبب الكيفية السبالة مع السبالتين الجزئية والكيفية ومع الجزئية كذا
 ثمة اخرى وبسبب الجزئية الموجهة مع المبتدئين ومع الجزئية السبالة طاء اخرى
 وبسبب الجزئية السبالة مع السبالتين ومع الجزئية الموجهة هذه ايضا عند
 في سقوط كل من السبالتين لاجل ما ذكرنا في السبالة والاول من عدم الاختلاف
 في الاولين وعدم الكيفية في الثالث فنفى المصغر بعكس النقض وهو الذي
 اريد به في المصغر بعض مفرد بها فالسبالة هذا البيان انما يستقيم
 لو كانت السبالة هي المصغرة يستلزمه الموجهة المدولة حتى يجعل مضمون
 وهو ان السبالة اعم منها فمعه قد عذبه عدم الموضوع الاضهان في كون
 ان يحال عنها بان المصغري السبالة وان لم يكن يستلزمه الموجهة المدولة
 لكنها يستلزمه الموجهة السبالة المحال اي لا يقتضي الموضوع فتم البيان قال
 الخ في ما ذكر المص من عكس النقض فبه نظر لعدم اتحاد الوسيط لان المصغر
 سبالة المحال وكبري مدولة الموضوع فتم البيان قال الخ في ما ذكر المص من
 النقض في نظر لعدم اتحاد الوسيط لان المصغري سبالة المحال وكبري مدولة
 الموضوع ولا وجه له لان كبري اعم سبالة الطرفين ثمة مدولة بعض كذا
 ونقض كل شيء ثمة عذبه سبالة مطلقا هذا او اجعل بقره ب في ثمة الادلة
 فتمت الاول موافق في مصغرا المصغري الاول في الاجاب والثاني على الثالث
 كذا في الثالث على الرابع لوانه صغرا الاول بالخاصة وهو بعض
 المصغرة الى احدى المقدمتين لنتج ما في الاخرى وقد عرفت المصغرة ثمة
 بان اثبات الخط باطل بعينه كونهما موجهة مصغري وكبري العكس
 كونهما كبري فان قلت لوجه لهذا العكس اذ لو عكسما يكون المصغري اعم

موجه

موجهة وكبري كبري كبري هذا القرب موجهة كذا في ثمة الى الشكل الاول
 ومقصود ذلك انما يريد بان القاع والكيفية في كذا الخلف في كذا
 هذا الشكل كذا الى بعض النسخ يجعل مصغري داما لا موجهة داما او حتى لا
 موجهة داما وكبري العكس كبري داما في ثمة الطريقة كذا في المصغرة
 انما نص المصغري وهو يستلزم كذا مجموع المقدمتين لان ثمة لانه المقدمتين فانما
 يستلزمه انما في الجمع الكسبتا وكذا ما في ثمة المقدمتين او انما في ثمة
 وفي ثمة انما في ثمة استقامت كبري لوضوحه مضمون انما المصغري انما في ثمة
 الخط يكون كذا في ثمة وهو الذي وقع في بعض النسخ ان الخط المصغري
 وهو في ثمة كبري ونقط المصغري اذ قال المصغري داما في ثمة
 العلم المصغري هذه في ثمة المصغري الاخر كما يقول في القرب الثالث
 ولم يعلق بعض القريب لا يصح من عدمه في ثمة كل ثمة في ثمة
 وكبري العكس وهو كل ما يقع ليس كبري كبري كبري كبري كبري كبري
 المصغري الذي هو بعض القريب المحال والمصغري صادقة قال كذا في ثمة
 الخ في ثمة المصغري كذا في ثمة المقدمتين التي هي بعض بعض كبري
 فان ثمة المصغري في ثمة ان الخ لم يلزم من اجزاء المصغري مع كبري وكذا
 من حاله كذا في ثمة المصغري في ثمة انما كان كذا في ثمة وكذا
 في ثمة انما في ثمة لا يوجب حاله في ثمة انما كان كذا في ثمة وكذا
 على جميع البراهين المصغرة والبراهين على ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة
 انما سبالة انما في ثمة الخ لم يلزم من مجموع كذا في ثمة مع الاصل
 فلا خلاف في ثمة الاصل وكذا في ثمة الشكل الثالث كذا في ثمة
 وهو ان يكون سبالة يستلزم انما كذا في ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة
 ليس به موجهة سبالة الخ لانه ان الخ لم يلزم من كذا في ثمة سبالة ثمة
 كذا في ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة
 اذ صرح في ثمة في حكم الموجهة مع انما سبالة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة

المتكلم

هو الخلق الذي خلقه الله تعالى وادخله في الدنيا وادخله في الدنيا وادخله في الدنيا
والله اعلم بالصواب

تصحيح

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خلقنا من طين وادخلنا في الدنيا وادخلنا في الدنيا وادخلنا في الدنيا
والله اعلم بالصواب

العربية

والله اعلم بالصواب

مجله

مشرقی

[illegible][illegible]

عنه في صدر المستحق من

میرزا حسن

سفر
سفر
سفر

مكتبة علي بن ابي طالب
مكتبة علي بن ابي طالب

تتم الصلوات في وقتها في كل يوم
وإذا احتجنا إلى شيء من غير صلوة
فصل في وقتها في كل يوم
وإذا احتجنا إلى شيء من غير صلوة
فصل في وقتها في كل يوم

والا م في المحصول ذكر الله اكبر في لافي هذا الوصف بل في الفروع الاول من سبل المنز
 و هو وجه سلب كرسيد لا على عدم الوجوب ولا على عدم الفروع الثاني وهو ان كان
 قبل الشرح والكل صحيح والتركيب بين الفروع والادراك المذكور وكذا اقرت على الاية
 وكذا العلم بالاجابة والارادة العقلية وهو ان اي ترك الواجب في بعض الفروع المذكور
 بغير العلم بالعلم بل لا يلزم وجوب كون معنى وبها يستلزم بان التعذيب في الوجوب
 بالترك في الزام العقل **فصل** في خلاف ما يقتضيه لا ياتي في كون المعنى عند فهم كون العقل
 حاكم والواجب ان يكون المراد من فهمهم حوازه العقوبة يكون سببا في ذلك
 ويل الزا في على العقل والى ان لا يتحقق هذا ان في الواجبات العقلية العقوبة
 لان مقتضى فهمهم سببا في الوضوح الا ان العلم العقلي يستلزم فهمهم في حكم العقل
 بالواجب والواجب خلافه اي خلافه في التعذيب قبل البعد وهو وجوب التعذيب
 قبله قال فان في سلب سبب التعذيب من لوازم ترك الواجب وفعل اليوم كماله انما
 عتبا بناء على شفاه العقوبة فان لا يلزم من استيفاء فعل اليوم كماله انما
 يستلزم ان لا يترجم تحت دفع التعذيب وان لم يكن لازما لفهمهم الا من جرح العقوبة
 لازم لها وقد دلت الاية على حقيقة الشرح **فصل** في اسس من التعذيب قبل البعد ويظهر
 صورة الدليل في هذا ان كان ذلك ما كان الا من حصل قبل البعد كذا حصل في هذا
 ولكن لم يدل الاية على حقيقة الشرح اذ لا يلزم من عدم التعذيب عدم الجرم الا
 لا يستلزم اذ فهمهم في حكم العقل بان يعق الافعال حسن واجبة لغيرها
 حوازم تفاوت مقتضى الاية في شفاه واذ كان لازم شفاه للشئ يكون لازم
 شفاه لا يكون فهمهم شفاه مقتضى الاية ومقتضى الاية باستفراجه
 فهمهم قال فان قيل لان ان التعذيب لازم لفهمهم على مقتضى التعذيب
 وذلك لا يستلزم التعذيب كجواز العقوبة بان فهمهم ان التعذيب التعذيب
 على الله تعالى على ان كانا لغيره على التوبة وعلى الكفاية بعد ما واجب فيكون
 التعذيب لازما لا يستحق في التعذيب على فهمهم وبما سموا من العقوبة
 واجب فيذكره لا التعذيب وهو من المشهورات المذكورة في كل مختصر

منه العلم

منه العلم كماله في الفروع الثاني وهو ان التعذيب على ان كانا لغيره على التوبة وعلى الكفاية بعد ما واجب فيكون
 قبل البعد كذا حصل في هذا ولكن لم يدل الاية على حقيقة الشرح اذ لا يلزم من عدم التعذيب عدم الجرم الا
 لا يستلزم اذ فهمهم في حكم العقل بان يعق الافعال حسن واجبة لغيرها حوازم تفاوت مقتضى الاية في شفاه واذ كان لازم شفاه للشئ يكون لازم
 شفاه لا يكون فهمهم شفاه مقتضى الاية ومقتضى الاية باستفراجه فهمهم قال فان قيل لان ان التعذيب لازم لفهمهم على مقتضى التعذيب
 وذلك لا يستلزم التعذيب كجواز العقوبة بان فهمهم ان التعذيب التعذيب على الله تعالى على ان كانا لغيره على التوبة وعلى الكفاية بعد ما واجب فيكون
 التعذيب لازما لا يستحق في التعذيب على فهمهم وبما سموا من العقوبة واجب فيذكره لا التعذيب وهو من المشهورات المذكورة في كل مختصر

فان قيل

[illegible]

المستوفى

ز

واما ان لا ينظر في الامور بالانسان مثلاً كما هو عند غير ارباب التعليم وان كان لا ينظر
 الا في وجوبها في الغرض كقولهم **لا ينظر في الامور** الى قوله **ولا ينظر في الغرض** في مقابل
 المدح كقولهم **لا ينظر في الغرض** في مقابل المدح كقولهم **لا ينظر في الغرض** في مقابل المدح
 لان من شأنه بالانظر الى الامور بعد وجوبه وقد يعرف وجوبه بالانظر الى الغرض
 بخلافه موزع وجوبه بالشرع قبل الدعوى والطلب ان يجب الغرض ان ينظر الى الغرض
 فكيف لو كان له بعد الدعوى في الامور ان لا ينظر في الغرض في مقابل المدح
 موزع حال المعاشرة بها سبحانه وبها لا ينظر في الغرض حتى يثبت التوفيق لا يرفع
 وجوبه بالعدل على جواز ما لا يحل له بان ينظر ويعلمه ليجاز ان لا ينظر
 الشرع في الامور بعد الكلام من ان ينظر في الغرض بالانظر الى الغرض في مقابل المدح
 الا ان لا ينظر في الامور بالانظر الى الغرض في مقابل المدح في مقابل المدح
 عن المكلف من غير ان كان واجبا عليه في الغرض في مقابل المدح في مقابل المدح
 حال العمل بسبب النظر في الامور بالانظر الى الغرض في مقابل المدح في مقابل المدح
 الى سبب النظر في الامور بالانظر الى الغرض في مقابل المدح في مقابل المدح
 على وجوب النظر في الامور بالانظر الى الغرض في مقابل المدح في مقابل المدح
 يمكن ان لا ينظر في الامور بالانظر الى الغرض في مقابل المدح في مقابل المدح
 او قيل ان لا ينظر في الامور بالانظر الى الغرض في مقابل المدح في مقابل المدح
 بل ينظر في الامور بالانظر الى الغرض في مقابل المدح في مقابل المدح
 على الحل اي فلا يمكن ان لا ينظر في الامور بالانظر الى الغرض في مقابل المدح في مقابل المدح
 ثبت الشرع اي عند اي علم المكلف الوجوب عليه ولم يعلم وجوبه بالانظر الى الغرض في مقابل المدح في مقابل المدح
 ان النظر توقف على الوجوب لكن لا يتوقف على العلم بالوجوب بالانظر الى الغرض في مقابل المدح في مقابل المدح
 وجوب النظر على النظر لان اردت به ان لا ينظر في الغرض في مقابل المدح في مقابل المدح
 في الغرض فلا وجوب النظر عليه في الغرض لان لا يتوقف على ثبوت الشرع فيه
 وبما فيه لا يتوقف على النظر في الغرض في الغرض ولا على ثبوت المدح في الغرض في الغرض
 الرسول اي انه بالمرجع يحصل بها الحكم بالمرجع لولا نظر العاقل فيها ثبت الشرع نظر العاقل

او لا ينظر

او لا ينظر في الامور بالانسان مثلاً كما هو عند غير ارباب التعليم وان كان لا ينظر
 الا في وجوبها في الغرض كقولهم **لا ينظر في الامور** الى قوله **ولا ينظر في الغرض** في مقابل
 المدح كقولهم **لا ينظر في الغرض** في مقابل المدح كقولهم **لا ينظر في الغرض** في مقابل المدح
 لان من شأنه بالانظر الى الامور بعد وجوبه وقد يعرف وجوبه بالانظر الى الغرض
 بخلافه موزع وجوبه بالشرع قبل الدعوى والطلب ان يجب الغرض ان ينظر الى الغرض
 فكيف لو كان له بعد الدعوى في الامور ان لا ينظر في الغرض في مقابل المدح
 موزع حال المعاشرة بها سبحانه وبها لا ينظر في الغرض حتى يثبت التوفيق لا يرفع
 وجوبه بالعدل على جواز ما لا يحل له بان ينظر ويعلمه ليجاز ان لا ينظر
 الشرع في الامور بعد الكلام من ان ينظر في الغرض بالانظر الى الغرض في مقابل المدح
 الا ان لا ينظر في الامور بالانظر الى الغرض في مقابل المدح في مقابل المدح
 عن المكلف من غير ان كان واجبا عليه في الغرض في مقابل المدح في مقابل المدح
 حال العمل بسبب النظر في الامور بالانظر الى الغرض في مقابل المدح في مقابل المدح
 الى سبب النظر في الامور بالانظر الى الغرض في مقابل المدح في مقابل المدح
 على وجوب النظر في الامور بالانظر الى الغرض في مقابل المدح في مقابل المدح
 يمكن ان لا ينظر في الامور بالانظر الى الغرض في مقابل المدح في مقابل المدح
 او قيل ان لا ينظر في الامور بالانظر الى الغرض في مقابل المدح في مقابل المدح
 بل ينظر في الامور بالانظر الى الغرض في مقابل المدح في مقابل المدح
 على الحل اي فلا يمكن ان لا ينظر في الامور بالانظر الى الغرض في مقابل المدح في مقابل المدح
 ثبت الشرع اي عند اي علم المكلف الوجوب عليه ولم يعلم وجوبه بالانظر الى الغرض في مقابل المدح في مقابل المدح
 ان النظر توقف على الوجوب لكن لا يتوقف على العلم بالوجوب بالانظر الى الغرض في مقابل المدح في مقابل المدح
 وجوب النظر على النظر لان اردت به ان لا ينظر في الغرض في مقابل المدح في مقابل المدح
 في الغرض فلا وجوب النظر عليه في الغرض لان لا يتوقف على ثبوت الشرع فيه
 وبما فيه لا يتوقف على النظر في الغرض في الغرض ولا على ثبوت المدح في الغرض في الغرض
 الرسول اي انه بالمرجع يحصل بها الحكم بالمرجع لولا نظر العاقل فيها ثبت الشرع نظر العاقل

[illegible]

نعم الغرض

تفرض العوض واداءه الربحي بان انك تفرض المثلثة واداءه العوض بان انك تفرض
على الصانع وكل واحد يكسب الجاهل بالاشياء بان يكون با حاد و صريح و طاهر العوض
كأنه لا يفتن ولا يلاذله **طريق** الحق للهدى بان يتبع ما في العلم من شواهد العقلية ليس بان
يقضي بالتفويض بل التفويض هو من المنفع و هو لا بد اعطاهم الموفق والناجح على ان يتبعوا
ويعتبرون في العلم والفضل لئلا يفتنوا بغير ضرورة في الاطراف ويزعم ان المنفعة كبرها
فيها **الحكمة** تفرض ان احاطة بل بقدرة الصانع بين يدي الابن وان على يد العبد
و في اثاره بان يتبين وتفرض في بيان الحكمه اختلاف الحكمه والكسب والادب
الامر على كل حسب حاله **الحكمه** كالحكمه وان قيل ان من خرج من حاله وانما هو انما
فيجب ان يتبع ما في العلم انما قال والحكمه تفرض الارادة وبقا العقل تفرض
بانة واما ذلك انك انما تراه في عينه تفرض في العلم و قد عرفت بان لا يلزم
ذلك الحكمه في العقلية في نفسه ولا يلزم من ان لا يقتضي العلم **حجج** تفرض ان
ان الحكمه تفرض ذلك الشيء عارض بل العلم بالمثل الدال على العدم وان العلم انما
اجتناب فلا يكون ما يد له عدمه و في الابرار ليس شيء كالحكمه انهم ليس
معارض بل انما تفرض انما صلح من اودع عينا على طريقه للمعول حاصله انما
ان الاتفاق على ان يحصل انما بالاشياء وان يكون خلفه في عينه كذا في الاشياء
وتفرض الفطن وان كان طامعا في ان يراه في عينه ليس في عينه الدليل على كسبه
فان لم يسلم العلم بانما تفرض في الناحج والعاضد بل العلم بانما تفرض في الناحج
التي هي كبرها في عينه تفرض على انما تفرض في عينه تفرض في عينه تفرض
التي هي و علم ان انما تفرض في عينه تفرض في عينه تفرض في عينه تفرض
فان لم يسلم العلم بانما تفرض في الناحج والعاضد بل العلم بانما تفرض في الناحج
التي هي كبرها في عينه تفرض على انما تفرض في عينه تفرض في عينه تفرض
والمعلم بانما تفرض في الناحج والعاضد بل العلم بانما تفرض في الناحج
فان لم يسلم العلم بانما تفرض في الناحج والعاضد بل العلم بانما تفرض في الناحج

اسیما و قد اصاب قدمه غصه و

والاعادة على الترتيب من ضمن الادوار العادية وتوضو مطلقا والابتداء بالقبلة
ثم في كل صلاة لابد في عدم تغيرها واثبات على المثلثة واثبات في كل ركعة من القبلة
في الوقتين للقبول للقبول لاعتبار فان الاداء لا يكون الصلوة التي وقتت ركعة لابد
فيها من اعادة الركعة اذا كان في اثنا في الوقتين فلو كان الركعة اقلية او كانت ركعة ليست
اذا لم يزل الوقت للقبول الاخرى فيجب ان يكون اداءها في الاداء الجواب في الجواب والوقت
الركعة الاولى اذا كان في اثنائها على حكم التكليف الاول والاولى او اقبل على الصلوة
والغير واجب تطابق الصلوة من **الواجب** على التكليف في غير وقتها الجواب
الحاضر **قوله** الرض من اثنائها من ركعة الجواب للقبول الجواب من المصنف من الجواب
يعتقد لا يسد ما اذا كان اعادة الركعة الطلعي واجب على التكليف على كل حال في المصنف
الذي يستبعد من الحكم في غير ذلك من غير التكليف غير ما في فرض الركعة الجواب
زيد يستبعد ما اذا غير وقتها على كل حال في المصنف من الجواب
في غير وقتها الجواب في المصنف من الجواب في المصنف من الجواب في المصنف
على كل حال... فاستبعد عن الباقي ان يكون دفعا للطلب او ما لا يكون في غير وقتها
الافتقار ولا يلزم ذلك اذا قلنا بوجوب العمل في وقتها او لا يلزم من احكام
على التكليف الجواب على كل حال واحد يكون في غير وقتها الجواب في المصنف
الاول وانما يتصور ان اعادة المصنف في ذلك وقال في المصنف ان اعادة المصنف لا يكون في
فان يستبعد ما اذا غير وقتها في المصنف الجواب على كل حال في المصنف
فان ذلك قول من لا يلزم من جزم في المصنف وهو خارجا عن المصنف في المصنف
من اقله وقوله اذا كان المصنف يحصل ما اذا بعض الجواب على كل حال في المصنف
فيكون في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
فان على المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
سببا لا ينافي المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
ربطها بالمصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
ثم ان الجواب على كل حال في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف

فلا صفتي

三

[illegible]

للمقطع ان كلا منهما ص

12

من الوجه الثاني على انه يكون محظوظا على الجواز الجلي والدليل على ذلك اننا نشأ
 لا عقدا ولا شرعا وعنا وعن النص وجوب الوقوع ايجاب كونه الحاشي والوجه الثاني
 فلو كان الترخيص في هذه الصورة مبرحا لوجب عليه الجواز الجلي والاكس والوجه الثالث
 من الوجهين وقولنا في الوجه الثاني اننا لا نقدر ان يكون عطفنا على العطف كونه محظوظا
 اخرى في الوقوع غير الجواز وانما يستلزم اننا على الجواز العطف وعلى الوقوع وجوب
 ثم ان جعل النص دليلا على الجواز ايجابا في العقارة على الوقوع والوقوف غير طم جعل
 لفظا من فلو كان الترخيص محظوظا بمسند النص ايضا واللفظ لا يدل عليه **المقدار**
والوجه الثاني في الترخيص انما قال كذلك لانه على ما سطر في وجهه واثبت صحة من
 هذا وجهه الثاني لان الدلائل لا تلتزم بها بل على ما ذكرنا لجهتها على ذلك كما يدل
 المقدر على ان كل واجب وليس يلزم عليه لان لا يترقى لا واجب واحد لا يترقى
 اعم من وجهه الثاني **ادع** على المكلف بغير اللام اولادها فانما هو الذي لا يترقى
 المكلف في المكلف بغير اللام المشهور بغيره في الترخيص فانما الترخيص غير المعين
 وكل قول يتبع وقوله وكل ما يتبع وقوله لا يكلف به جعل لفظا من دليلا واحد
 ويطلق كاقترانه الاستدلال كما خرج في المستحق قال لان غير المعين يستحيل وقوله
 غير المعين محمول وكل قول يستحيل وقوله الا ان كان معلوما من حيث كونه مبرحا
 الوقوع وكل قول يستحيل في وجهه في المكلف به اذ لا يمكن ان شرط المكلف فيها
 مع ان المقدر انما يشانه فيهما معا فمفارقة للملكي وكان الواجب واحدا غير معين
 ازم بملكته بالاطلاق لان الوجوه انما يغير من وجوبه لغيره في غير المعين
 الا في الذين من نوع الوجوه فلو كلف بالانسان بزم المكلف بالوجهين
 واحد او اثنين من غير وجهه بغير لفظ محمول بل تترقى لغيره في المراتب
 لا وجود له الا في الذين من نوع الوجوه لا في وجهه بغيره في من المراتب لا في وجهه
 في الذين من نوع الوجوه لا في وجهه بغيره في من المراتب لا في وجهه
 كغيره في المسبب الوقوع العطف في جهته ان فلو لم هو غير معين ان اردت ان
 غير معين عطفه بغيره لانه معين من حيث هو واجب اذ هو غير معين بالوجهين

فان كانا غير معينين
 كذا في الترخيص في

لان كونه واحدا من وجهين في نوعه ان يكون من وجهين في نوعه انما يشانه
 كل واحد من وجهين في نوعه ان يكون من وجهين في نوعه انما يشانه
 غير معين ولا دلائل ان يترقى غير معين عطفها قال الحق ان يترقى ان اردتم
 ان يترقى غير معين في نوعه من وجهين في نوعه ان يكون من وجهين في نوعه انما يشانه
 لان في وجهه من وجهين في نوعه ان يكون من وجهين في نوعه انما يشانه
 استلزام الترخيص في الجواز العطف بالوجهين في نوعه ان يكون من وجهين في نوعه انما يشانه
 بما هو الواحد انما يشانه وجوده في الاثنان لان الاثنان في وجهه انما يشانه
 طلبه في وجهه الاثنان الواجب معين لان الواجب هو واحد الثاني وهو واحد
 صادق على الثاني استلزامه في وجهه انما يشانه ان يكون الواجب واحد
 بان في المكلف واحد من وجهين في نوعه ان يكون الواجب واحد الثاني وهو واحد
 لم يكن الترخيص دخل في الواجب في وجهه من وجهين في نوعه ان يكون الواجب واحد
 بناء على وجهه في وجهه انما يشانه ان يكون الواجب واحد الثاني وهو واحد
 من حيث هو واجب السبب الجواز عطف الا ان ان غير المعين في وجهه انما يشانه
 من حيث هو واجب من وجهين في نوعه ان يكون الواجب واحد الثاني وهو واحد
 لان في وجهه من وجهين في نوعه ان يكون الواجب واحد الثاني وهو واحد
 في وجهه من وجهين في نوعه ان يكون الواجب واحد الثاني وهو واحد
 غير الذي وجب عليه فلا يكون مستلزما لانما نقول لا شك ان غير المعين في وجهه
 وجهه من وجهين في نوعه ان يكون الواجب واحد الثاني وهو واحد
 المراد من قولنا ان ذلك ان الذي الوقوع ذلك الذي وجب عليه من وجهين في نوعه
 آخر وجهه من وجهين في نوعه ان يكون الواجب واحد الثاني وهو واحد
 في وجهه من وجهين في نوعه ان يكون الواجب واحد الثاني وهو واحد
 وجهه ان الكلام في الواجب في وجهه انما يشانه
 ما هو واجب الواجب لا يكون كذلك لفظ الواجب بغيره عطفه على وجهه
 واعلم ان هذا الترخيص في انما السبب على تقدير الملازمة في وجهه انما يشانه

ولا حاجة الى جواب ان قوله في وجهه من وجهين في نوعه ان يكون الواجب واحد الثاني وهو واحد
 وانما يشانه ان يكون الواجب واحد الثاني وهو واحد
 وانما يشانه ان يكون الواجب واحد الثاني وهو واحد

اولاد الامم في نوعه

وهو صفة لا يمتنع من ليس له ولا يلزم غيره

وهو واجب

يستند المنع المذكور الى ان كان غير المتعين اجبا كان لا يلزم لا شئ الا ان كان
واللازم مستقلا لان ليس متعين غير معلوم كونه كس كس معلوم متعين اجبا
منه في الماضي فان غير المتعين لما كان اجبا من حيث هو غير متعين يكون معلوما
بهذا الوجه فتكون كل معلوم متعين ان اراد تعيينه الماضي فمعلوم بالكلية مع عدم المتعين
الماضي وان اراد ان يعمد الى احد المتعينين غير متعين في الماضي فمعلوم ان لا يكون
معينا مطلقا الجسدي فتكون كل ليس متعين غير معلوم ان اراد غير معلوم
لان غير المتعين لما كان اجبا من حيث هو غير متعين يكون معلوما من جهة الوجود
مع عدم ان اراد غير معلوم على المتعين ولا يلزم منه عدم العلم مطلقا في الماضي
الواجب بهما بفعل القضي بهما في الماضي واجب الثاني المنطق على بطلان بان في علم
افعل المكلف فيكون هو الواجب لا يجاب فيه من العلم بالمشاع وقوله
فيه كما قال بكيف الفاعل بالاعادة قال فيكون ان يقر على وجه يكون واما
المتدبر الاول بان يرا عليه وان اذا كان هو الواجب حيان يكون غيره
واجبا ولا يلزم المتعين الواجب وغيره وهو بطا لا يستند اليه من جهة الواجب
وهو حيان كما قال مثله لا يستند اليه غير متعين الواجب المحدد له في الماضي
في تقريره ليعلم هو الواجب عليه دعوى الاتفاق فيه كما قرره الاستاذ
ما يفعله علم انه يكون واجبا معينا في علمه في الواقع وان لم يتعين عندنا فله كان
الواجب غيره لم يخرج عن العدة لانه انما هو واجب واللازم به وقد يخرج عن
لانه اذا واجب فذاك اذا انقضت الفرض على ما ذهبوا اليه التيسري في ذلك
لتقايين بالتعيين اي انما يعلم بفعل المكلف لان علمه يتعلق بالكل في الماضي
كان كذلك يكون افعل واجبا لا مشاعا فيقارن غيره على تقديره مستقلا به واما
فيه من منعنا على هذا التمهيد فلو اردنا ان كان موجبا لا يستند وقوله على المكلف
وليس على المكلف الكسوف ثم انه وجوب بشرط المحل وعلى تقديره مع التيسر
ويبدو نقابا بل بالمتعين ان لفظ المنع فيه باللفظ لا بالماضي بفعل الاصلهما في هذا
دليل القابل بان الواجب المتعين وهو ما يفعله المكلف الذي لا دليل على وجوبه

وهو ان الواجب اذا كان واحدا لا يتعين بتعين المكلف فانما يعلم بالتعيين
فيكون الواجب معينا عندئذ وان لم يكن معينا عند الفعل قبله فيكون غير متعين
بين الواجب ليس اجبا هو من فاذ لم يجز واجبا للفظ الاول عليه بل يدل على
على ان الواجب هو ما يفعله وكذا الجواب الاول لا عليه هو بعد العلم في حقيقة
مع كونه على طريق سلك الواجب لا انقطع اي بالاجتماع انما عليه كما قال صاحب
ان الواجب تفاوت المتكلمين فيه وهو خلاف الاجماع فيصنفه ما قال في القضي ان لم يكن
بالمتدبر لا خلاف الواجب بالنسبة الى المتكلمين عند فهم فان قلت كيف يفعله الواجب
في الحقيقة قلت ان الواجب بالاجماع اليه بان عليهم وقال فيه الجواب للامساج
الشيء مع العلم بالمشاع وقوله كس كس في حقيقة التكليف والاشياء في علمه
ذلك اذا كان الواجب بافترا كونه واحد امن الشك ان الواجب له من غير
انما كانا فلهذا بان يمتنع في ذلك الواجب الواجب بعض الفاعل اجبا بالنسبة
الى الحد وان لا يمتنع لو كان هو الواجب كصحة ما يستوي الفاعل فيه لو كان
الواجب على وجه الشخصين بما على كونه ما جازي الفاعل غير الواجب على الاخرين
على كونه وغيره او يمتنع انما كانا فلهذا بان جازي القضي في الواجب على سائر
ما يفعله المكلف كصحة كونه كذلك وان سلكنا ذلك كمن وليك من علمه
يتبين مما على تقدير الاشياء بما على وجهه كونه كذلك وانما لا يكون
قال وهم ان يمتنع لو كان الفعل الواجب ما يفعله سوا كان واحدة التيسري في
او الواجب ما يفعله او ان ترتب الايمان بالفعل بالجميع ان قلت معان قال انما
لم يذكره لئلا يثالث لان يعلم تركب من هذا الدليل وما قبله بان في علم الامر
الواجب وعلمه بفعله المكلف وغيره وبين امه الواجب وهو لا يمتنع في الدليل
لاننا لا نرى ان الواجب كصحة ما يفعله سوا كان لا يلزم الا على وجهه
بغيره من حيث ان من لا يمتنع في الدليل الذي قبله كقوله في هذا حاشية الى ان الواجب
التيسري انما لم يتخرج الدليل له من غير الاخرى اي الثاني وهو انما يفعله الا ان
تركب من بين الدليلين لان في علم الباري الواجب كونه امرا وعلمه بفعله

وهو واجب كلفه
سلكا انما يثبت كصحة كونه

والاصل فيها ان على كل كان ولا يلزم من جعله في الحلف مرجعا للعصيان ان لا يخرج من الحلف
 عدم العصيان فانه ان حصل له ان يلزم من جعله في الحلف مرجعا للعصيان ان لا يخرج من الحلف
 من غير عزم على الفعل عند النسخ ان يكون فعله واجب لغيره فلو كانت حاله في غير
 ان كان وليس في غاية الاتجا لا يلزم من صدق ثبوت وقوعه خارجا عن الوقت بمقتضى الحلف
 نعم كان من سبب النسخ ان يكون قضاءه هو ان يعصيان في باقي الايام لا يجب عليه ما ذكره
 ليس كذلك على كل شرط من شرطه **قوله** لا خلاف مع ان النسخ في الحلف لا ينافي الحلف بل هو
 في وقت المقدور له شرعا او لا فانما الخلاف في ان يفسد قضاءه حتى يفسد اداءه **قوله** لا يلزم من
 بعده ان كان قبل الحلف وقتا لا والاصل فيها ان عليه ولا يلزم من جعله في الحلف مرجعا للعصيان ان لا يخرج
 فيه القضاء بغير ضرورة الا اذا انقضت وجوبه بغيره وجب عليه اداؤه **قوله** لا يلزم من جعله في الحلف
 في العتق كمال الذي يحل في العتق ما يوجب في خارج وقت العتق ان يفسد الحلف في ذلك فان
 مضى وقت بناء على ذلك كان الا بان ان الوقت انما يفسد خارج الوقت فلو كانت اذا
 خفا في وقتها او شره ولا يلزم من هذا ان يفسد مرجعه وجوب الحلف في عدم كونه قضاءه
 الا يستحق له العتق ثم قال على ان لا يلزم ان لا يفسد الحلف في خارج الوقت بناء على ذلك ان
 ولم يفسد مرجعه لانه ان القول بالعصيان لا يفسد الحلف في كل ما هو مأمور به بغيره
 اذا ثبت قطع خطا او جبه وهو الحلف بين ان كان مأمورا به فلم يكن مأمورا به
 الا حلفا في كل ما كان في الحلف لان الحلف لا يفسد مرجعه افساد الحلف وانما كان
 كما لا يخفى وجوبه فيكون الحلف افساد مرجعه في كل ما كان في الحلف لان الحلف لا يفسد مرجعه
 يخرج الوقت وبالعكس فلا يجب بالعادة **قوله** قبل الوقت اي قبل دخول الوقت
 والاعتقاد بمعنى المستقبل ان النسخ في اعتقاد ان الوقت مضى ولو لم يستقبل
 لانه انقضت والاعتقاد لانه يعني بالماضي المستقبلي في دخول الوقت افساد الحلف
 لو اعتقد قبل وجوب الفعل ان الوقت قد انقضت فانه يكون عاصيا بغيره ولا يلزم
 منه الا بانه بذلك الفعل منه القضاء به فانه لم يفسد الحلف انما قال في الحلف
 مخالفه بشرط ان لا يجعل وجه الا لا يلزم من كسب بغيره القضاء به وجوبه اي كونه
 قضاء بغيره فترى **قوله** لا يلزم من كسب بغيره القضاء به وجوبه اي كونه
 اداء الحلف

انما

كذلك اذ ان الاتفاق وحاصله الا انه لا يفسد عليه قيام العتق به وهو متحقق
 والعصيان بالماضي فانه على ذلك يكون كونه نفعي من سبب العتق لا يلزم من
 به الا لا يلزم من كونه قضاءه كونه نفعي من سبب العتق انما هو على النسخ في الحلف
 الحلف بترك الابتناء بالواجب في الباقي من الوقت واما خبره عن ان النسخ في الحلف
 ما يستحقه تركه من سبب العتق انما هو انما يفسد في الوقت او في الحلف قبل وجوبه
 لو لم يستقبل وليس كذلك فانه لا يجوز له تركه وانما خبره ان كان كان
 الحلف ما ذكره فانه يستحق من سبب العتق انما هو انما يفسد في وقت الحلف او في الحلف
 لو وقع ما حال كان يستحق افساد الحلف وانما القضاء للعصيان لا يلزم من وجهه وانما يلزم
 لا يكون معناه ان الحلف او اعتقاده في وقت الحلف لو لم يستقبل بالوقت يعني بالماضي
 وقت الحلف لانه الوقت الذي قدر في الواقع فان هذا لا يلزم من ذلك ولو وقع
 لم يفسد الحلف وانما قيل ان هذا الحلف يقتضي افساد الحلف مع باقي اول الحلف يعني
 من سبب النسخ لا يكون له ان يكون له ان يكون ان كان النسخ افساد الحلف في وقت الحلف
 وليس كذلك لان الحلف لا يكون على النسخ افساد الحلف اذ لم يكن الحلف عاصيا
 وعلى تقدير ان يكون عاصيا بغيره كونه تركه وقال جواب وجهه فيكون
 قضاء الحلف في نفعي الحلف على مقتضى ما لم يستقبل به والشرط من الحلف انما على
 وليس الشرط من الحلف انما على مقتضى ما لم يستقبل به والشرط من الحلف انما على
 اذ كان على الحلف ان يكون في الحلف افساد الحلف اذ كان على الحلف ان يكون في الحلف
 ان الحلف من القول بالسقوط بغيره وكسب من غيب قول حبيبي يعني الحلف في الحلف
 لا يلزم من كون النسخ مرجعا للعصيان بان لا يخرج من الوقت الحلف في الوقت
 المشروط كونه مرجعا لان ما يخرج من الوقت الحلف في الوقت المشروط بغيره
 ولين يستلزم كسب لا يقتضي من لزومه على النسخ انما يلزم على من جعله في الحلف
 النسخ مرجعا للعصيان بان لا يخرج من الوقت الحلف انما يلزم على من جعله في الحلف
 العصيان انما قال لواعقده القضاء الوقت قبل الوقت ولو لم يستقبل بالاداء او ادي
 بالماضي خبره اذ كان وجوب الا لا يلزم من كونه قضاءه في الحلف افساد الحلف واما خبره

قوله لا يلزم من كسب بغيره القضاء به وجوبه اي كونه
 قضاء بغيره فترى قوله لا يلزم من كسب بغيره القضاء به وجوبه اي كونه

لا يلزم

نکات

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

ثم قال وجب جملة ما لا يمكن ان يشترطه او يوجبها الا ان كان
كذلك المصلحة او فعله بل يكون واجبا او لا يفعل الترتيب والاعتبار في الشرط
شرطه قالوا يجب عليه ان يفعل الشرع لكن ليس في كماله الترتيب بل في كماله
وغيره **قوله** اي لا يجوز ان يشترطه او يوجبها الا ان يكون ضروريا باعادة
والشرط ما جعله شرطه ولفظ لا يوجبها ما يكون مطلقا اي متناولا للمصلحة
في الشيء لا في الواجب الا به فهو واجب ان كان مقدر والمصلحة غير لازم
كذلك لانه اذا لم يرد له عادة في حين الرأب في الوضوء قالوا جعله واجبا
شرطا من مكنات المكلف فهو واجب وقيل لا يجب والاعتبار في الالزام
واجب على لاني **قوله** لكن غير المصلحة اجزى لفظ مقدر والاعتبار في
فالمصلحة في الالزام في الفرق بين الشرط الشرعي وغير الشرعي من الشرط
اذا لم يرد له عادة في حين الرأب في الوضوء او اذا راد به غير الشرعي في
ارادوا به غير المتبع فليس في الشرط من الالزام اي كماله او اقل
ليس واللفظ لبعض في بعض الشرط فلفظه وهو الاول **قوله** وكذا اي كماله المصلحة
وكذا اي كماله غير متبع بما هو مقدر في وجوبه المصلحة لا في المصلحة بل في المتتابع
فكذلك لا يوافق على ان يكون المأمور به مقدر ما جعله مقدره **قوله** فاما
لما اى على الحد في المأمور به وهو ان الشرط يجب وغير الشرط لا يجب فاما
اولا به والثاني انما يوجب الشرط او لا يوجب الشرط اي مقدره فاعليه والثاني في
موقوفه فاعليه بالقرينة والعدا بالشرط الشرعي كما هو اختيار المصنف والذكر في
راجع الى امره العيني ولكن ان تقول ان الالزام في جميع ما امر به بوجوبه
يكون مقدر على شرطه غير ما هو مقدر على الوضوء ان اردت بوجوب الشرط ولو كان
على تركه فاعليه من غير ان يكون ضروريا الايمان في بشارته الواجب فاعليه
مبطل وكذا انما في كماله المصلحة على كماله بل لا يوجب ضروري الايمان
وهو متحقق عليه بل يقال ان اردت بوجوب الشرط ان لا يكون مأمورا به تعالى
ثم اردت ان يكون موقفا عليه فاعليه فاعليه فاعليه ونفى الثاني قالوا يجب من

الشرط
الشرط
الشرط

او يوجبها

او يوجبها على التام بل يكون وجوبه غير الشرط الشرعي على كماله فاعليه
عن ورواه عليه كماله انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
بل ان ذلك الشرط يكون مقدره او عاذا به من ضروريات الشرط ولو راد
فما دلت في جميع ما امر به من وقت وجوبه من المصلحة او انما هو انما هو
في الشرط الشرعي وجعل الشرع انما هو شرطه بل على انما هو موقفا عليه
به كماله في الشرط فان قلت كماله ما امر به بوجوبه من المصلحة فاعليه
في انما هو مأمورا به بالشرط لا يوجب عدم الشرط لا يقتضيه الا انما هو
كل حال ولا في الاصل فاعليه في الشرط لا خلاف انما هو انما هو انما هو
مطلقا ولا في ايها الشرط ايها الشرط انما هو انما هو انما هو انما هو
وهو عموم الايجاب على انما هو من مأمور به بالشرط لا يقتضيه وهو ايها الشرط
على انما هو انما هو واجبا بل لا يوجب كماله في المصلحة مأمورا به بالشرط
بشرطه بل كون الشرط غير موقوف على تركه بل الالزام كماله ما امر به مع عدم
الشرط ولا يجب كماله فان قلت الامر يقتضي ايها الشرط كماله في المصلحة
موقوفه بل لا يكون ايها مطلقا غير موقوف على انما هو الشرط موقوفه بل لا يكون
ومن جملة الاحوال انما هو عدم الشرط فاعليه انما هو انما هو انما هو
لا يوجب التام بل لا يكون التام بل لا يكون التام بل لا يكون التام بل لا يكون
قلت انما هو انما هو من ايها الشرط لا يوجب عدم الشرط وهو لازم على ذلك
انما هو الشرط واجبا او غير واجب فلا يخل في الاستدلال وانما هو الشرط
ما عدا جانيه وجوده موقوفه وعنده من كماله في المصلحة انما هو انما هو
الفعل مع عدم الشرط لا يوجب كماله في المصلحة انما هو انما هو انما هو
حال عدم الشرط لا يوجب كماله في المصلحة انما هو انما هو انما هو
ونظيره طلب المصلحة من المصلحة بعد دخول الوقت ولكن لا على انما هو
حال المصلحة بل انما هو المصلحة من المصلحة بعد دخول الوقت ولكن لا على انما هو

اولا قال الله او يوجبها
الشرط الشرعي كماله
لزم كون المكان مأمورا به

بان الواجب الالهي قد بان بان لا يتم الواجب الا بمرقده له واجب قبل ان ياتي
فان قيل فيل كونه موقرا بالحق لا يوجب التوصل بهذه الاشياء
فان لا ينفك عنه جليده ان يكتفي في الواجب لا بغيره بل خارجي وهو
الجملة وذلك لان التوصل بالسبب عند اشتغال السبب ما كان من غير ذلك
الجملة لا يجرم التوصل على ما يوجب السبب هو الحجاب السببي بغيره فاما
هذا التوضيح فلهذا وكل ما هو غير الشرط الشرعي لذلك كما لا يتصور ان يكون
او عند اشتغال الامر فانه من ضرورات الحجاب السببي الذي وان لم يمتدح على ان
الى الواجب واجب كنه انما يقع في الواجب دليل خارجي لا ينفك الامر بالفضل
بجانب غير الواجب من الشرط السببي وذلك الدليل هو ان يفرق بين السبب
وعينه بان عند وجوب السبب يكون الحجاب السببي ان يكتفي بالفضل بشرط وجوده
وذلك لا يمتنع كما يكتفي بالفضل بشرط وجوده وهو بخلاف ذلك
فانه لا يمتنع في ان يكتفي بالفضل بشرط كونها مستقرين وبما لا يمتنع في
ان الواجب ان يدل لا ينفك الامر بالفضل بانها وسيله اذ في الكلام
على معنى وجوب التوصل مطلقا ومن الشرط السببي الشرط العادي والفضل
على ما يضاف صدر البحث ثم شرط كونها مستقرين بشرط عادي او على ما يمتنع
شرط شرعي ليس البحث فيه وان بعد ذلك لا يدخل هذه الاقوي فيما نحن فيه
السبب الدليل الخارجي هو من توقف وجوب السبب على وجود السبب وهو كمال
وفيه نظر لوجود هذا الدليل في غير الواجب التوقف وجوده المشروط على الشرط
الشرعي كدليل على الاجماع لان الامر بالشيء امر مطلق لا يمتنع للاجماع اذ لا
حاصل للمتن وان قيل للاجماع فهو في الواجب للاجماع ولا على كل حال
وايض في هذا الجواب من غير ان كل ما لا يمتنع في ذلك ولا يمتنع في ذلك
وكل واجب فهو ما هو به كلفي لان كل ما يمتنع في ذلك فهو واجب لا على الشرع
الاصل في الفرق بين الواجب والاسباب وغيره بانها توجب التوصل الى الواجب بها
دون غير ذلك وكذا وليس كذلك لان الواجب السببيات بالحقبة دليل الواجب

الاسباب

فكل ما لا يمتنع فهو ما هو به

الاسباب بانها غير المشروطة بخلاف الشرط والمشا ربطا بانها ليست كذلك
فان يمتنع اشتغال الواجب بغيره في الواجب اشتغال بالحق الشرعي والحق الشرعي
وهي فعل ما هي فعله والمفروض انه الموقر عليه من الشرع والدين والشرع
في بعض النسخ بانها باقية لان كل الواجب من الواجب انما هو واجب على ان يمتنع
ان اراد منها وبانها لا يمتنع في الواجب والشرط في الواجب
المتغير انما يمتنع في الواجب في الواجب في الواجب في الواجب في الواجب
الادبي كجزان يكون المحرم احد الامرين لا يمتنع في الواجب من الواجب
لا يمتنع في الواجب في الواجب في الواجب في الواجب في الواجب
ولا واحد في الواجب في الواجب في الواجب في الواجب في الواجب
فليس المحرم في الواجب في الواجب في الواجب في الواجب في الواجب
يكون المحرم احد هما لا يمتنع في الواجب في الواجب في الواجب في الواجب
في الواجب في الواجب في الواجب في الواجب في الواجب في الواجب
انما هو الواجب في الواجب في الواجب في الواجب في الواجب في الواجب
مقتضى الواجب في الواجب في الواجب في الواجب في الواجب في الواجب
انما كان مستقفا ومن قبل آخره يجب ان يكون كذلك حقا من الواجب
وما ذكرناه من الدليل بانها لا يمتنع في الواجب في الواجب في الواجب
حتى لو فرض بان الواجب في الواجب في الواجب في الواجب في الواجب
اولا باحد الدليلين في الواجب في الواجب في الواجب في الواجب في الواجب
فان قيل في الواجب في الواجب في الواجب في الواجب في الواجب في الواجب
مقتضى الواجب في الواجب في الواجب في الواجب في الواجب في الواجب
انما كان مستقفا ومن قبل آخره يجب ان يكون كذلك حقا من الواجب
وما ذكرناه من الدليل بانها لا يمتنع في الواجب في الواجب في الواجب
حتى لو فرض بان الواجب في الواجب في الواجب في الواجب في الواجب
اولا باحد الدليلين في الواجب في الواجب في الواجب في الواجب في الواجب

الامر ان واجب لا يمتنع ان يمتنع

بما انه الامر الال على اليجاب والخط الانساني يستند ركة **الوجوب** على كونه المصلحة
 فانه امر اليجاب وجب له امر اليجاب على سبيل التوجه الى المصلحة
 الامر مطلقا وان امرهم بان على المصلحة فوجب العدل الى المصلحة على سبيل
 الدليل الذي ذكرنا على ان الله واجب بامورهم وجوبه فاعادوا الاتفاق على اليجاب
 حتى يكون جوازا في الاول **الخط** فان قيل الخطا في اليجاب العيبان على المصلحة
 بل على عدم الاختصاص فقلنا انه وان كان كذلك لكن يجب على كونهما معا
 دليل على ان الله واجب بامورهم ما ذكرتم من الاطلاق في الاول وما على الثاني
 فقلنا ان الثاني في الامر الحديث مطلقا والتميز خلاف الاصل قلت انما يصح
 بغيره في سبيل الاختصاص بامور اليجاب فلا فائدة للاصل ان ذلك اصل التميز
 عند وجوده في غير سبيل المصلحة فلا فائدة للاصل ان لا يكون جوازا ولا مطلقا
 فلو خلاف الاصل لا بد في كل من وجود التميز فقلنا خلاف الاصل ان
 ثم قال في الجواب ان امرهم بدلالة الحديث على عدم كونه بامورهم بدلالة الحديث
 به في شي من الامور ثم اورد دلالة على كونه غير مأمور به الى زمان تفضل عليه السلام
 بالحدث وهو الحق في كل ما بعد ذلك واما ما قيل من عدم كونه مأمورا به
 وهو غير لازم لجواز الامر بعد زمان التفضل واما ما قيل من ان السواك مندوب
 قبل ذلك الزمان وهو محمول على النزاع في السبيل بالحجة العقلية لانه يقال
 ولام في الزمان وانه لا يثبت له في سبيلها جدي من طرفي المعنى او لا
 ثم وسميه امر التميز في سبيلها من باب العقل فلا يكون حراما على كل
 الله في ان لا يثبت امره في ذلك في الكتب المشهورة ان في الخلاف بيني
 والاصح فيه في ان الامر مأمور به في هذا البحث بيني على ان الامر واجب بامورهم
 المتكبر بين الوجوب والذهب فان كان الاول يلزم ان لا يكون مأمورا به
 مبينا عليه ان لو كان مثله مستلزما لغيره بين الوجوب والذهب كان الامر
 مأمورا بغيره لا بغيره في ذلك في العقلية **الخط** في العقلية لانه ان امره بالامر
 العقلية بامورهم بغيره على الدليلين بما ذكره انهم لا يثبت في المعنى في ذلك

وان كان الشيء مأمورا به

فليس

فليس بما مأمور به لا ذكره انهم واذكر من الوجوبين لا يثبت في المعنى اذ ان المعنى في
 حكم الوجوبين كل واحدة مأمورا بها بهذا المعنى لانه ان الوجوبين يطلبان في كل
 الطلبين ومن ان حتى الخطا في الامور مأمورا بها بالخطا في الطلبين
الخط في العقلية فان قيل ان الله واجب بامورهم وجوبه فاعادوا الاتفاق على اليجاب
 ان اول الامر انما هو الجواز فيكون ببيان ان الامر على الوجوب مأمور به لانه ان
 انه مأمور بغيره في كل واحد من الامور او ان الله واجب بامورهم وجوبه فاعادوا الاتفاق على اليجاب
 الخطا في العقلية ولا يثبت له في سبيلها جدي من طرفي المعنى او لا
 من شرح الحق في عدم الاتفاق في كل من ان اتفاق به بان في ان الامر في العقلية
 يتعلق بالوجوبين في كل من الله واجب بامورهم وجوبه فاعادوا الاتفاق على اليجاب
 ان من الامور التي يطلبها في كل من الله واجب بامورهم وجوبه فاعادوا الاتفاق على اليجاب
 في العقلية واذكر في الاصل ان الله واجب بامورهم وجوبه فاعادوا الاتفاق على اليجاب
 الاكثر في الجواز فانما يكون في كل واحد من الامور او ان الله واجب بامورهم وجوبه فاعادوا الاتفاق على اليجاب
 وانما ذلك من غير خروج الجواز ليس من كلام المتكلمين كما سبنا في كل من الله واجب بامورهم وجوبه فاعادوا الاتفاق على اليجاب
 واما ما قيل في الجواز في كل من الله واجب بامورهم وجوبه فاعادوا الاتفاق على اليجاب
 على الامر ثم قال في الجواب ان الامر في كل من الله واجب بامورهم وجوبه فاعادوا الاتفاق على اليجاب
 انه مأمور به في كل من الله واجب بامورهم وجوبه فاعادوا الاتفاق على اليجاب
 ليس كذلك بل هو مأمور به في كل من الله واجب بامورهم وجوبه فاعادوا الاتفاق على اليجاب
 في التميز بغيره في كل من الله واجب بامورهم وجوبه فاعادوا الاتفاق على اليجاب
 عليه من فعله **الخط** فانما هو الجواز في كل من الله واجب بامورهم وجوبه فاعادوا الاتفاق على اليجاب
 المعنى في ان الامر في كل من الله واجب بامورهم وجوبه فاعادوا الاتفاق على اليجاب
 او فقلنا ان الله واجب بامورهم وجوبه فاعادوا الاتفاق على اليجاب
 لغيره لان امره في كل من الله واجب بامورهم وجوبه فاعادوا الاتفاق على اليجاب
 الا ببيان ان الله واجب بامورهم وجوبه فاعادوا الاتفاق على اليجاب
 ان في الاثبات على كل واحد من الامور او ان الله واجب بامورهم وجوبه فاعادوا الاتفاق على اليجاب

هذه هي التي كانت توقيت تركها
مع كونه حيا او ميتا او مكرها
والا لم يكونوا اجبا

وہی

انك انما تعلم انك مستعمل في سلبان فلو امكنها واجب وهو فعلها لان ذلك الامر
 لا يردون القبول عند ما كان لا وغيره ليس القبول منها فانه ان الواجب
 قبل الفعل لا خلاف في وجوبه عند التعبد بها فاما ما اوردوه واجب وادخلت
 وجوبه فلهذا وجوب عدم الفعل بالفضل ليس واجباً ولكنه لان كل ما كان من غير
 المردود ان الفعل غير متعين بغيره بما اوردوه وادخلوا بالمراد وادخلوا في
 غير متعين مع الادرائي اذ كان كل من خارج حكمه من سائر الخلق لا يخلو
 كان المراد اذ لم يلج بغيره من خارج الواجب فيكون واحداً من غير
 خلاف غير الواجب لان الانكاح لا يخلو لان الانكاح لا يخلو لان
 واجب وغيره ليس واجباً في كل حال وان ادركت فذلك هو الواجب ان الواجب
 فلو ان ادركت ان الواجب انما هو الواجب وبكونه عند انفسه ولكنه لا يخلو
 لان ما جاء وجوب ما يبين بغيره بل بالفضل على ما اوردوه وكان من غير وجوب
 سمي عند وليس معناه وجوب كل ما ينقص على ما فعلت في فعله بل على
 ولا في فعله بغيره لان في الواجب وبقوله ان الواجب ما يخلو لان
 كذلك في كل فعل من فرائضه يكون واجبا ليس به واجب عند فلو ان الواجب
 عليه فعل مما هو من الواجب ان لا يخلو لان الواجب ان لا يخلو لان الواجب
 ان الواجب واحد لا يخلو لان الواجب واحد فلو ان الواجب ان لا يخلو لان
 ان الواجب مما عاكفه مما اوردوه وغيره انما هو عدم الفعل على الصفة
 بل في فعله على كل حال ان يكون لا يخلو لان الواجب واحد لا يخلو لان
 يحصل في كل امر يكون واجبا وادخلوا في حكمه فاما ما اوردوه في
 ويحصل للمعنى وانما هو الواجب ان لا يخلو لان الواجب واحد لا يخلو لان
 واجبا اذ انك لا تخلص في الوقت المتعبد انك ما اوردوه في
 تغفل عما لا خلاف الاصل ما كان تفصيله على الواجب ان لا يخلو لان
 بزم ان يكون واجبا في كل امر اذ انك بزم ان يكون واجبا في كل
 حوا اذ انك ما واجبا اذ هو واجب لا يخلو لان الواجب واحد لا يخلو لان

واحد م

المباحث

منه الى

و ما ينظر الى احوال حرام كالتفكير في سبيل الصلوة في الارض المصونة فان قلت علم
 من المشرع بان يكون الحرام افعالا واجبا في الجوارح من ان يفعل الكلي وجب الاكراه
 لا بد له من ترك الحرام كما يحصل بالاجابة في قوله تعالى فاما ان
 يذهب اليه في تركه على ان يكون في سبيل الصلوة فان لم يكن في سبيل الصلوة
 اذ قد يلزم المصلحة في ابدان المشرع ولكن لا يكون ذلك بذهب وجعل افعالها واجبا
 على انفسهم العقل والواجب الاجازة على كونه في سبيل الصلوة ولا على عدم المصلحة فيها
 لا على انفسهم بل على ان يكون في احوال الاجرام افعالا واجبا في سبيل الصلوة
قوله لا يخلص منه اي لا يخلص من الكلي الا يحصل له علة مشهورة بان لا يرد ما لا يرد
 المشرع كما تقدم في سبيل الصلوة في احوال الاجرام ذلك ان كان شرط علة واجب
 او علة واجب في سبيل الصلوة فيجب عليه واجبا شرعا لا يخلص من الكلي بل الكلي
 بالصلوة مثلا من شرط الاجازة الواجب شرعا لا يخلص منه على انفسهم فخره
 من عدم غرض المشرع في مخالفة الاكراه في تلك سبيل الصلوة بل ان تركه لم يخلص
 على اجازة بل يوقف على غير الحرام سواء كان الاجازة او ما جازها او ما ليس بها
 ذلك على غير الاجازة حيث مرجع الغرض في مخالفة مقتضى الاجازة لا في تركه
 الا في مخالفة مقتضى مقتضى العقل لا ان يرد ما جازها او ما ليس بها ذلك
 و دليل الكلي البطلان عليه و دليل المشرع في اجازة ما جازها او ما ليس بها ذلك
 عليه فهو ما جازها او ما ليس بها ذلك من مقتضى مقتضى العقل لا في تركه
 ان كان له وجب على البطلان كما في غير ذلك من مقتضى مقتضى العقل لا في تركه
 الا ان كان له في حرام الصلوة بالاجازة او ما جازها او ما ليس بها ذلك
 عن الاجازة او ما جازها او ما ليس بها ذلك من مقتضى مقتضى العقل لا في تركه
 والشرع من مقتضى مقتضى العقل لا في تركه او ما جازها او ما ليس بها ذلك
 المشهورة ان الكلي في الاجازة في الشرع بل في فعل الصلوة واجبا
 ان يكون في حرام الصلوة كالحرام بالصلوة فلا يحصل منه كمال الشكل
 الاول اذا لم يكن صغره فغاية لا ينجح افعالها فاما في حرام الصلوة ان كان

كل
 دما في قوله لا يخلص
 من الكلي

يقتضي ترك حرام كالتفكير في سبيل الصلوة في الارض المصونة فان قلت علم
 فلا يجازي ان يكون الحرام افعالا واجبا في الجوارح من ان يفعل الكلي وجب الاكراه
 فلا يخلص من ترك الحرام كما يحصل بالاجابة في قوله تعالى فاما ان
 يذهب اليه في تركه على ان يكون في سبيل الصلوة فان لم يكن في سبيل الصلوة
 اذ قد يلزم المصلحة في ابدان المشرع ولكن لا يكون ذلك بذهب وجعل افعالها واجبا
 على انفسهم العقل والواجب الاجازة على كونه في سبيل الصلوة ولا على عدم المصلحة فيها
 لا على انفسهم بل على ان يكون في احوال الاجرام افعالا واجبا في سبيل الصلوة
قوله لا يخلص منه اي لا يخلص من الكلي الا يحصل له علة مشهورة بان لا يرد ما لا يرد
 المشرع كما تقدم في سبيل الصلوة في احوال الاجرام ذلك ان كان شرط علة واجب
 او علة واجب في سبيل الصلوة فيجب عليه واجبا شرعا لا يخلص من الكلي بل الكلي
 بالصلوة مثلا من شرط الاجازة الواجب شرعا لا يخلص منه على انفسهم فخره
 من عدم غرض المشرع في مخالفة الاكراه في تلك سبيل الصلوة بل ان تركه لم يخلص
 على اجازة بل يوقف على غير الحرام سواء كان الاجازة او ما جازها او ما ليس بها
 ذلك على غير الاجازة حيث مرجع الغرض في مخالفة مقتضى الاجازة لا في تركه
 الا في مخالفة مقتضى مقتضى العقل لا ان يرد ما جازها او ما ليس بها ذلك
 و دليل الكلي البطلان عليه و دليل المشرع في اجازة ما جازها او ما ليس بها ذلك
 عليه فهو ما جازها او ما ليس بها ذلك من مقتضى مقتضى العقل لا في تركه
 ان كان له وجب على البطلان كما في غير ذلك من مقتضى مقتضى العقل لا في تركه
 الا ان كان له في حرام الصلوة بالاجازة او ما جازها او ما ليس بها ذلك
 عن الاجازة او ما جازها او ما ليس بها ذلك من مقتضى مقتضى العقل لا في تركه
 والشرع من مقتضى مقتضى العقل لا في تركه او ما جازها او ما ليس بها ذلك
 المشهورة ان الكلي في الاجازة في الشرع بل في فعل الصلوة واجبا
 ان يكون في حرام الصلوة كالحرام بالصلوة فلا يحصل منه كمال الشكل
 الاول اذا لم يكن صغره فغاية لا ينجح افعالها فاما في حرام الصلوة ان كان

منه موقوف على مقتضاها

غير المتدينين الذين لم يخلصوا من محمل الوفاة
فقدوا اهل جنتهم على ان الهوى لم يكن اياهم
فمنها ما نزلوا ولم يخلصوا

مبدأ الحاشية

وليس لونه منقح لانه يملح بالان والصفه
منه لانه حله العرب بادامه

والله اعلم
بالحق
من السوء
والله اعلم
بالحق

والصحة والبداهة المحسوسة بدون التصديق عليه غير ممكن الا بسلامة وجودها وانما
يحدث الا بسلامة كمالها على نفس يتصور حجب التصديق ووقوع الحجب والاعتراض
وامرؤاها كمن يترجم من اجابها وجوابه وانما انقضت الدلالة لا التصديق والتصديق على
مطلوب الملائمة لا بوجاهة المقدمه الا بالترجيح كسب اللفظ الاصطلاحي **مسألة** في
التصديق وهو كونه البعض اى هو باق وان التكليف لا يقع الا بالاعتقاد انما هو
مستلزم الفعل وكذا البعض منه لا يترتب على فعل بل التصديق بدل الكلف لان الكلف
الذي هو فعله البعض هو اى في كماله باق ولا يترتب ذلك على ان البعض من البعض انما
الكل في خلاف في معلق الفعل اى لم يتم عدم الفعل ولا كونه **مسألة** في ادخل التصديق
في ما من لفظ القيد انما هو على شرطه لفظ عدم ولا يترتب على انما هو حرف في ما
ان يقول مستحسن ثم لا يترتب من دليل التخصيص وهو ان يقول من ولى في اى
فان لم يخرج عليه **مسألة** لو كان في الفعل الحقيقي لو كان اى الحجب الفعل الحجب
الخاص في الفعل الحجب لا لفظ الحجب لانه اى في اللفظ كذا **مسألة** في صدق
في معنى القيد تصور وقوعه من ان يستند الى فعل من تصور الواقع في معنى
التكليف اى لا يمكن ان تصور وقوعه من غير تقديره لان المعنى اى في اى
في تلك المسألة الحقيقي لان الفعل عدم محقق وليس اى الحجب في الوجود لا يترتب
مقدرا وليس اى مستبعد وقدره وانما الحجب التراجع ثم لا يترتب في تقديره
فذلك من مقدوراته لا يلزم من عدم الفعل عدم التقدير الحجب لو كان حجب في
الفعل كما في مقتضى الفعل من اى في مخرج الحكم في ذلك ان ان لم يترتب
بالاستثناء فان التقدير بعد اوان لم يترتب في اى في مقتضى القيد في اى
المتكسب من بريد الاول والدليل عليه ان على تقديره الفعل متوقف على اى
الفعل وليس من الضرورية بل يمكن تصور الطرفين بل من الضرورية وهو ان
الجزم على سبيل من التلازم لا يلازم **مسألة** في معنى القول في اى في
المتكسب وكذا في اشارة الى ان الملائمة الحقيقية للملائمة لان من العلم
كله على ما يشاء من اختلاف الفعل وبعدها وبها الى الاتفاق عليه وليس

كتاب في الطب

لا تكتبوا

پنج

ولا يحيد الاكس لان كان كسبا عنه او يحيد انفسه
كالمسحوق منه وكم لا يدرى ان يحيد كالمسحوق
لا يحيد منه على وجهه او هو كسبه انما لان يغرق
منه عن وجهه انما هو كسبه انما لان يغرق

تتمتع بالعلم والاعرف في وقتك
فمن سلك هذه السبيل
فإنه من السالكين

ان العلم لا يفرق بين العلم والدين... ان العلم لا يفرق بين العلم والدين... ان العلم لا يفرق بين العلم والدين...

العلم

فان العلم لا يفرق بين العلم والدين... ان العلم لا يفرق بين العلم والدين...

الفرقة بين العلم والدين

فان العلم لا يفرق بين العلم والدين... ان العلم لا يفرق بين العلم والدين...

ان العلم لا يفرق بين العلم والدين... ان العلم لا يفرق بين العلم والدين... ان العلم لا يفرق بين العلم والدين...

والجسدي

کتابخانه

بسم الله الرحمن الرحيم

كانت سطوة الهندية اذ هو لغز في القبط
وجهه ان الكفر اعني رجاء النفس فان عتلا
كل فاسق م

[illegible]

او عشره علی نسله ۴

فصل في

[illegible]

عن الفروع الخمسة لظهور خروجها من بين يدي
وليس لانه خرج عن الفروع الخمسة وان اخرجت
النفس والالكاف م

الفق والالكان م

23

وہم

[illegible]

فصل ششم در بیان اقسام احوال

طبعیاتی

لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ

[illegible]

وفي مقبرة الشيخ ولم يكن لشيخنا اسمه
فقد علمنا اني خسر الشريعة

في اقلية من اهل البيت
بما فيهم من اهل البيت
حيثية

قال في اقلية من اهل البيت
بما فيهم من اهل البيت
حيثية

حيثية من اهل البيت
بما فيهم من اهل البيت
حيثية

[illegible]

۱۰۰

[illegible]

انصاف و عدل

آن پانچویں

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام
موسى عليه السلام
موسى عليه السلام

الاجزاء و اقسام
در فصل

تصنيف: تاريخ

ملک

مسلمین

[illegible]

بِالْحَقِّ وَالْحَقِّ وَالْحَقِّ

السكون الذي هو ضد هم

الملك الكون عر حه الما حور م ح

[illegible]

24/9/91

[illegible]

فصل في معرفة

[illegible]

4

[illegible]

24

در خلعت خود انگی -

وہابیہ و جمہور الیہ شریف

[illegible]

[illegible]

وفاقیہ الحکومت

2.

صفی علی انصار رحمہ

ثم اعدوا صغائرنا

1

[illegible]

الحمد لله

مستطاب

[illegible]

[illegible][illegible]

انفس

[illegible]

١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

منقول

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ

[illegible][illegible]

[illegible]

24

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

إلى ثيابي وديني ٥

منه منظر ص

[illegible]

1

[illegible]

الذي وقع من حرب عليه ما نعلم من الذين المذكور
عليه من الكتب منهم ان العطف في التماس
بالاصح مع ضم

تأقرض كلام النعم ولان الكفا الطهرون الامان
مع النعم غافلون عن التصديق بكنهه

2

[illegible]

التحريم

چان

والمعتمد الشيخ **الحكمي** لم يعلم يكن م

وَأَوَّلُ الْمَرْيُومِ

تقریر ان اراہیم علم و حوسہ فیہ العلوم کچھ
بذلک تصانیف علم اراہیم فایضاً ما غل قال

[illegible]

قطره‌ها و رهم

لما زاد الضيق

والله اعلم

ما يوجب جملته دليلا عليه

2

الحمد لله رب العالمين

و با بستره الارض و بعضی الغرم علی الزرک
و ناکره نه قند و الا جبار و التفسیر و الطبع
الطبع بالغرم علی التفسیر بالا و ا و ۱۰

حکمت اکابر الزعمه

اول الشواهد او البراهين

[illegible]

كلامه ولا حاجة اليه وان صحت ترجمته
 بان المراجع علم المأمور بالقبول ان شاء
 الله **قوله** يجوز ان المأمور به

ليس يحاطر القصد الى الاشارة
عز القصد الى الامداد لانه اخص منه

عليه السلام

والمعروف بالمتواتر من حيث الوجدان

[illegible]

اشفاق
برای جبهه

[illegible]

بر العكس

فتابع غريبيهم المرتب
الروعي عليه

عم غبار ۵

عملاً به

ليس مطلقا بل هو

[illegible][illegible]

تسعة

مکتبہ خفا نقشبہ عم

[illegible]

والمسألة الثانية ان الله اخبر الواسع بالانوار
ان الله قد علم جميع اموره الا ان الله قد
قال في الخبر في موضع اخر ان الله قد علم

124

[illegible]

سید محمد

حسن ظن

هذا كتاب في معرفة الحروف العبرية
 وهو من كتب اللغة العبرية
 وهو من كتب اللغة العبرية
 وهو من كتب اللغة العبرية

كانت الحروف العبرية من قبل ان يخلق الله الانسان
 وكان الله تعالى يقول في كتابه العزيز
 والذين آمنوا وعملوا الصالحات
 اولئك هم الذين هم في الجنة
 والذين آمنوا وعملوا الصالحات
 اولئك هم الذين هم في الجنة

هذا كتاب في معرفة الحروف العبرية
 وهو من كتب اللغة العبرية

وهذا هو الكتاب

في معرفة الحروف العبرية

على وجهه وعلينا ان نعلم ان ما ذكره من الحروف العبرية
 التي هي من الحروف العبرية
 التي هي من الحروف العبرية
 التي هي من الحروف العبرية

وهذا هو الكتاب
 في معرفة الحروف العبرية

[illegible]

لانہ کی دوسری ہل

عنه ما في ذلك لو كانا

الحسين بن علي

[illegible]

المعروف

الحزبان بنون لا حزا الا الرجاء المحمود
الكتاب فيها ٥
الاختصار

[illegible]

وہ

100

[illegible]

قال صاحب الحادي ونشر الحادي وعلقا وعلقا
نعم الزاوية فوقها من جبلية حم

[illegible][illegible]

